الأمانة العامة

بيان صادرعن الاجتماع الوزاري الأول
للجنة العربية الوزارية المعنية بمتابعة التدخلات التركية
في الشؤون الداخلية للدول العربية

عُقدت اللجنة العربية الوزارية المعنية بمتابعة التدخلات التركية في الشؤون الداخلية للدول العربية، والمكونة من جمهورية مصر العربية (رئيس اللجنة) وجمهورية العراق ودولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين والمملكة العربية السعودية، ومعالي السيد أمين عام جامعة الدول العربية، اجتماعها الأول عبر الاتصال المرئي على هامش اجتماعات مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في دورته العادية 154 يوم 9 سبتمبر/أيلول 2020.

ناقشت اللجنة الوزارية التدخلات التركية غير الشرعية في عدد من الدول العربية، وقد اطلعت على المذكرة الشارحة المقدمة من الأمانة العامة في هذا الصدد، وعلى قرار مجلس جامعة الدول العربية رقم 8454 الذي اعتمده المجلس في دورته غير العادية يوم 2019/10/12، وأكدت على قرارات مجلس الجامعة التي تدين مختلف أشكال التدخلات التركية في الدول العربية، وخاصة رقم 8454 بتاريخ 2019/10/12 بشأن "العدوان التركي على سوريا"، ورقم 8475 بتاريخ 2020/3/4 بشأن "اتخاذ موقف عربي موحد إزاء انتهاك القوات التركية للسيادة العراقية، ورقم 8518 بشأن "التدخلات التركية في الشؤون الداخلية العربية"، ومضمون بيانات السيد أمين عام جامعة الدول العربية في هذا الصدد.

وتؤكد اللجنة على قرارات مجلس جامعة الدول العربية السابقة، والخاصة بالتدخلات التركية في الشؤون الداخلية للدول العربية.

أدانت اللجنة كافة أشكال التدخلات التركية العدوانية في الشئون الداخلية للدول العربية، وخاصة في كل من جمهورية العراق، ودولة ليبيا، والجمهورية العربية السورية، باعتبارها انتهاكاً جسيماً للقانون الدولي، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وتعدياً سافراً على سيادة الدول العربية، وتهديداً جدياً للأمن القومي العربي لكونه يمثل خطراً على تماسك الدولة القومية ومؤسساتها الوطنية ويسهم في تعزيز الانقسام الطائفي والديني عبر الانتهاكات العسكرية المباشرة ودعم الجماعات والتنظيمات الإرهابية والمتطرفة والمرتزقة والمقاتلين الإرهابيين

الأجانب، مما يتطلب تحركاً عربياً ودولياً لمواجهة هذه الأنشطة الخبيثة والتصدي لها على كافة الأصعدة وبمختلف الوسائل.

أكدت اللجنة على عدم شرعية التواجد العسكري التركي في الدول العربية وضرورة سحب جميع قواتها دون قيد أو شرط، وخاصة من جمهورية العراق، ودولة ليبيا، والجمهورية العربية السورية، وشددت على ضرورة اتخاذ كافة التدابير لدفع تركيا إلى التوقف الفوري عن كافة الأعمال العدائية الموجهة إلى الدول العربية، بما في ذلك رعاية وتجنيد وتدريب ونقل المقاتلين الإرهابيين الأجانب والمرتزقة إلى أراضي هذه الدول، وما تقوم به من تغيير ممنهج في البنية السكانية والاجتماعية للمناطق الخاضعة لاحتلالها.

كما طالبت اللجنة كذلك النظام التركي بالكف الفوري عن انتهاك الحقوق المائية لكل من جمهورية العراق والجمهورية العربية السورية، عبر ما تقوم به من إقامة للسدود على منابع نهري دجلة والفرات والذي أثر سلباً على الحصص المائية للدولتين العربيتين، فضلاً عما يتسبب فيه من أضرار بيئية واقتصادية جسيمة على كلا الدولتين.

أعربت اللجنة كذلك عن تضامنها مع كافة الدول العربية المتضررة من التدخلات التركية ودعمها لكافة الإجراءات التي تتخذها لمواجهة تلك السياسات العدوانية، وأكدت على مواصلة كافة الجهود لتنفيذ قرارات مجلس جامعة الدول العربية في هذا الصدد.

وتم الاتفاق على عقد الاجتماع المقبل للجنة خلال الدورة المقبلة (155) لمجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري برئاسة جمهورية مصر العربية.